يمكن حشدها من الاسواق العالمية، وبالتالي حجم المساعدات المقدّمة من يهود العالم، ذلك ان «عدم الوضوح في هذه المجالات سيكون له انعكاسات بالغة الاهمية على صعيد الميزانية والتمويل في الاقتصاد الاسرائيلي، خلال السنة المقبلة (١٩٩١)» (**المصدر نفسه**).

البنود الاساسية في الميزانية

أُصدرت الصحف الاسرائيلية، في ١٩٩٠/١٢/٢٥، تحمل تفاصيل مشروع الميزانية الجديدة كما طرحها، في اليوم السابق، الوزير موداعي في الكنيست. وفي ما يلي الخطوط العريضة، كما وردت في خطاب وزير المالية الاسرائيلية:

١ ـ الدفاع والامن: بلغت الميزانية المقترحة للدفاع والامن الاسرائيلي ١٠,٧ مليارات شيكل، بزيادة ٤٣٠ مليون شيكل على الميزانية السابقة، مع بقاء النفقات الامنية المحلية على ما كانت عليه خلال العام ١٩٩٠؛ وفي المقابل، فان كميّات التحويل من العملات الاجنبية، بهدف دعم الشيكل، ستزداد من ٤٠٠ مليون دولار، في ميزانية العام ١٩٩٠، الى ٥٠٤ ملايين دولار للعام ١٩٩١. ويأتي ذلك نتيجة زيادة المبالغ المسموح بتحويلها من جانب الولايات المتحدة الاميركية، ابتداء من السنة المالية الجديدة ١٩٩١/١٩٩٢، وتوقّف العمل في مشروع الغواصات المتفق عليه مع المانيا.

أمّا الموازنة الامنية المحلية للعام ١٩٩١، فبلغت ٦,٩٨ مليارات شيكل، أي ما يعادل حجمها في العام ١٩٩٠، مضافاً اليها مبلغ ١,٣٥ مليار دولار من المساعدة العسكرية الاميركية. ويتوزع هذا المبلغ من المساعدة الاميركية الى بندين رئيسين: ٣٧٨ مليون دولار يتمّ تحويلها الى شيكلات اسرائيلية، و٩٧٢ مليون دولار يتمّ انفاقها في الولايات المتحدة الاميركية. وسجلت ميزانية الدفاع زيادة بقيمة ٣٥٥ مليون شيكل، لمواجهة تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، في حين بقي مبلغ ٣٣٠ مليون شيكل، المخصصة في العام ١٩٩٠ لمواجهة الاحداث في الخليج، بانتظار قرار من الحكومة الاسرائيلية.

٢ ـ الاسكان والاستيعاب: لحظت ميزانية ١٩٩١ البدء ببناء ٥٦ ألف وحدة سكنية حكومية، للاستجابة للطلب المتزايد على مساكن جديدة لمواجهة احتياجات الهجرة الكثيفة من الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، فقد رصدت ميزانية بقيمة ٦,٥٥ مليارات شيكل لوزارة البناء والاسكان، من بينها مبلغ ٥,٦٤٢ مليارات شيكل للنشاطات الخاصة المرتبطة بعملية الاستيعاب: شراء مساكن وتطوير أراضٍ ومنح وقروض للمقاولين وللمهاجرين الجدد. أمّا وزارة الاستيعاب، فقد رصدت لها ميزانية بقيمة ١,٢ مليار شيكل، على اساس التقدير القائل ان عدد المهاجرين الذين سيتمّ استيعابهم مباشرة، من طريق الوزارة، سيصل الى ٢٩٠ ألفاً من أصل ٣٠٠ ألف مهاجر خلال العام (هذا في حين ارتفعت أرقام التوقعات الى ٤٠٠ ألف مهاجر خلال هذا العام). وكانت الحكومة الاسرائيلية اتخذت، قبل شهر تقريباً، سلسلة من القرارات تهدف الى خفض مستوى الانفاق لاستيعاب الفرد الواحد، بهدف توسيع قاعدة المهاجرين المستفيدين من الدعم الحكومي، وذلك على النحو التالي:

- خفض قيمة «سلّة الاستيعاب» المخصصة سنوياً للمهاجرين الجدد، والتي قدّرت، سلفاً، بقيمة ٣٠ ألف شيكل للعائلة متوسطة الحجم، بحيث يصل التخفيض الى ثلاثة آلاف شيكل للعائلة، و١٥٠٠ شيكل للمهاجر الفرد.
- زيادة عدد المشاركين في صفوف تعليم اللغة العبرية في المعاهد المخصصة لذلك (اولبانيم) من ١٥ الى ٢٥ تلميذاً.
- اقتصار المساعدة المالية للمهاجرين الطلاب على رسوم التعليم فقط.
- الغاء الدعم الذي كانت تقدّمه وزارة الاستيعاب الى اولاد المهاجرين.
- الغاء الاعفاء من ضريبة المركبات الذي كان يتمتع به المهاجرون الجدد.

٣ ـ التربية والتعليم والصحة: بلغت ميزانية التربية والتعليم، للعام ١٩٩١، ٤,١ مليارات شيكل، مع رصد ميزانية تطوير بقيمة ٢٧٥,٥ مليون شيكل اضافية، لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد الصفوف (حوالى ١٣٠٠ صف جديد) نتيجة الهجرة